الصحفيون ومحاولات الاختراق !!

بقلم / إبراهيم نافع

■ من الواضح تماما أن هناك خطة غربية لاختراق دول الشرق الأوسط سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ولعل الجديد في هذه الخطة هو العمل علي اختراق الأوضاع النقابية القائمة في أمتنا العربية.

وقد بدأت القصة عندما رصدت الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب جهودا حثيثة لتكوين نقابات أو جمعيات موازية للصحفيين في المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس واليمن وفلسطين والعراق والبحرين والصومال فضلا عن جهود أخرى مازالت تبذل في مصر ولبنان وغيرهما ، وتتخذ هذه التنظيمات الجديدة من شعارات الدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين ، وحقوق الإنسان ، وحرية الرأي والتعبير، عنوانا براقا لضمان قيامها والحصول على تمويل سخي من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تحت ستار دعم منظمات المجتمع المدني والإصلاح الديمقراطي وإقامة مؤتمرات ، وتنظيم ندوات حول حرية الصحافة وهموم المهنة ، بصفة عامة ، ينفق عليها ببذخ شديد لافت للأنظار .

ومن الواضح أيضا أن الاتحاد الدولي للصحفيين قد بدأ في عقد ندوات ودورات لبعض الصحفيين العرب في عواصم عربية مختلفة ، مما أثار حفيظة اتحاد الصحفيين العرب الذي قدم احتجاجا فوريا للاتحاد الدولي على هذا التصرف المنفرد ، الذي يخرج على روح ونصوص بروتوكول الرباط الموقع بيننا وبين الاتحاد الدولي ، وينص هذا البروتوكول على أن اتحاد الصحفيين الدولي يعترف بأن اتحاد الصحفيين العرب هو الممثل الإقليمي للصحفيين العرب ، وعلى ضرورة التنسيق المسبق والتعاون المشترك بينهما في ما يتعلق بالصحفيين في الدول العربية.

ويجدر القول هنا أن اتحاد الصحفيين الدولي هو أكبر منظمة للصحفيين في العالم ، وقد تأسس في عام ١٩٢٦ ، وأعيد تأسيسه في عام ١٩٤٦ ، ثم في عام ١٩٥٢ ، ويمثل حاليا أكثر من نصف مليون صحفي في أكثر من مائة دولة.

وكنموذج آخر من العمل المنفرد لاتحاد الصحفيين الدولي فقد قرر هذا الاتحاد افتتاح مكتب له في العاصمة العراقية بغداد دون التنسيق مع اتحاد الصحفيين العرب بدعوى الحرص على أن يؤدي الصحفيون العراقيون عملهم في سلام وأمان ، بالرغم من أن الساحة العراقية هي التي تشهد التمزق الأخطر في الجسد النقابي الصحفي ، حيث أن هناك نحو ١٢تنظيماً وجمعية ورابطة صحفية تأسست في الفترة الأخيرة.

وقد درست الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب بعمق شديد هذه المحاولات العديدة لشق صفوف العمل النقابي للصحفيين في أكثر من دولة عربية ، من خلال إنشاء وتشجيع منظمات مهنية موازية أو بديلة تلقى تمويلا ومساندة من دوائر أوروبية وأمريكية مختلفة ، تحت شعارات متباينة ، ورفضت الأمانة هذه المحاولات ، وناشدت جموع الصحفيين ألاّ يقعوا في شباك الإغراءات المزينة بالشعارات الرنانة والمدعومة بالتمويل الأجنبي.

● ينشر بالتنسيق مع الكاتب في صحيفة الاهرام المصرية.

تأملات

الشيطان الأخرس

■ جاء إليّ أحد الأصدقاء مكتئبا حزيناً .. سألته: لماذا الوجوم على وجهك؟ قال لي: وجدت نفسي في أحد المواقف اجسد دور الشيطان الأخرس.

قلت له ما القصة؟

قال: قبل يومين كنت أقود سيارتي بشارع الستين الشمالي فنظرت أمامي سيارة مكشوفة .. يقف فيها طفلان والثالث جالس على سطح الكبينة دون مقابض، وحدثتني نفسي أن خطرا داهما سيلحق بأحد هؤلاء الأطفال وكان بامكاني أن أقول للسائق الذي ربما يكون والدهم عندما وقفت بجانبه أمام اشارة المرور أن وجود الأطفال بالخلف يعرضهم للخطر .. فعدت العبارة من طرف لساني وقلت «لا تتدخل فيما لا يعنيك .. تلقى ما لا يرضيك».

محمد العريقي

وما أن تحركت السيارة حتى شاهدت الطفل يهوي من سطح الكبينة إلى الأرض وعندها صرخت واشرت للرجل أن يتوقف ولكن بعد أن وقع الفأس بالرأس .. وقلت في نفسي .. هل ألوم شيطان الاب الاحمق .. أم شيطاني الأخرس.

صاحبي هذا يعبر عن ثقافة سلبية استقرت في اذهان الكثير منا وهي ان التدخل في شؤون الآخرين يعرض المتدخل إلى المصائب أو يضر ببعض مصالحه الخاصة، فمثل هذه الثقافة تعكس الانانية الضيقة والتقاعس وعدم الرغبة في خدمة الآخرين.

فليس كل كلمة حق تلحق أذى لمن يقولها وليس كل من سكت عن قول الحق سيكون بعيداً عن الأذى والضرر.

فالسكوت عن رمي القمامة والمخلفات وسط الشارع أو عند باب المنزل المجاور فيه ضرر على من ألقاها فروائحها النتنة وجراثيمها الخبيثة قد تصل للساكت وأطفاله وأقاربه قبل أن تصل إلى من تسبب بها.

ومن يغض الطرف على اهدار المياه من البئر ومن الخزان إلى المزرعة أو الشارع شيطان أخرس فالحق يقضي أن ننصح بعضنا ونستنكر الباطل في سلوكنا وتصرفاتنا بالأسلوب العقلاني المقنع المذهب.

ونبعد عن أطفالنا ثقافة الانانية وحب الذات والخوف والتردد من قول الحق.

فالصدق والمصداقية طريق للرخاء والازدهار في الدنيا ومشعل يضيئ الطريق إلى الجنة في الآخرة.

alariky@maktoob.com

متى تبتسم الزهور؟

□ كان إنسان العصر الحجري القديم بدائياً وبسيطاً، فهو لم يعرف الأبواب والنوافذ الحديدية وأقفالها ولا أجهزة الإنذار المتطورة، والسبب واضح، لقد كانت حياته الإنسانية هادئة وآمنة بدون لصوص أو مصاصي دماء الآخرين بغية الإثراء الحرام، والأهم أن السيدة حواء في تلك الأزمان لم تكن تهتم بكل جديد من المجوهرات أو الملابس أو الماكياج وبالطبق المفضل كما تعرضه قنوات الشبعانين الفضائية!!

وبما أن المرأة هي السبب المباشر في سعادة أو تعاسة أي رجل في العالم، فإنها تتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية على ما يحدث للرجل والإنسانية كافة، فهي إذا أحسنت تربية صغارها وأجادت عملية تعليمهم حسب مبادئ القيم والأخلاق الفاضلة، بالتأكيد سيكون الناتج مجتمعات راقية وفاضلة وسعيدة.

حسين جمال البكري

صحيح أن بعض مصممي الموضة من الرجال أهانوا المرأة حين جردوها من حيائها وملابس حشمتها، وطبعاً نحن لا ندعو إلى إعادة المرأة إلى العصر الحجري، ولكن ما يمنعنا أن ندعوها إلى تقوى الله تعالى في تربيتها لأطفالها وفي معاملتها لزوجها ولإخوانها؟

إن الإنسان البدائي لم ينعم بما لدينا اليوم من تطور هائل في جميع مجالات العلوم والتصنيع والتقنية الرائعة، إلاّ أنه كان قليلاً ما يحزن أو يمرض أو يخاف، ألا يكفي أنه لم يكن مالكاً للأسلحة المتطورة التي يملكها إنسان اليوم؟ ألا يكفي أن دنياه القديمة لم تعان قط مما يعانيه شعبنا الفلسطيني المستباح من قوى الشر والعدوان؟ أما حان الوقت «لدُنيا» عالمية هادئة ومطمئنة وبدون ظلم أو حروب؟!!

أمانة العاصمة .. وأهم المتطلبات الهامة والضرورية

عبدالله البحري

□ إن معظم المدن اليمنية وعواصم المحافظات لا تزال تعاني من أزمة حقيقية لها علاقة مباشرة بتلك الظواهر السلبية التي قد تفقد هذه المدن مناظرها الجميلة والحضرية، ولعل من بين هذه المدن – على سبيل المثال – أمانة العاصمة، حيث أنها تشهد تطوراً وتحسناً ملموساً في غير جانب، وليس ما يدعو إلى الاستغراب والدهشة أنها وجه البلد وأهم محطة لهبوط كل قادم إلى اليمن والوافدين إليها من كل محافظات ومديريات الجمهورية، لكنها بحاجة ماسة إلى إعادة ترتيب وتنظيم بعض مرافقها الهامة والحيوية، وأقصد بها المواقف الخاصة بالسيارات، لا سيما وأن منشآت عديدة ومرافق خدمية تابعة للقطاعين العام والخاص تتم إقامتها على نحو يليق بهذه العاصمة، بيد أن قصوراً أو تجاهلاً – مقصوداً أو غير مقصود – يقع على منفذي مثل تلك المشاريع الخدمية والمرافق العملاقة من حيث عدم التخطيط المسبق والمتكامل فنياً وهندسياً لوضع وتخصيص مواقف لها، سواء وسطها أو بالقرب منها، وإن تم ذلك فإن مساحة المواقف المخصصة للسيارات التي ترسو فيها لا تكفي لاستيعاب وحاجة تلك المرافق والمنشآت، فقد يضطر المتوجه إلى أية جهة بسيارته لأن يوقفها في مكان يجعله وغيره في قائمة المخالفين مرورياً، ناهيكم عن أن ظاهرة تجمع السيارات أمام مباني ومنشآت حكومية أو غير حكومية يؤدي دوماً إلى خلق أزمة سير وزحام شديد يكاد يكون شبه يومي، خاصة عندما تقع هذه المرافق والمصالح المذكورة في شوارع رئيسية وحيوية وسط العاصمة، وخير دليل على قولي ما نراه في ساعات الذروة – أثناء الدوام الرسمي ودقائق ما قبل انتهائه – من تقاطر وسير بطيء وشبه متوقف على طول وعرض شارع الزبيري، باعتباره محشواً بالأسواق والدكاكين والبنوك والعيادات الطبية والمشافي العامة والخاصة وغيرها من مكاتب الشركات وخطوط الطيران، وذلك مثل بسيط أضربه للناس، وبالذات لأولي الأمر من القائمين على التخطيط الحضري بأمانة العاصمة، وأجدها فرصة سانحة أمامي للتذكير والتنويه وحسب إلى أهمية وضرورة توفير مواقف غير تلك المواقف الطولية والأخرى التي لا تغطي حاجة المرافق السالفة الذكر، والتي تمت تسميتها بمواقف خاصة بموظفي ومستخدمي الجهات المختلفة، إذ لابد من توسيعها مع مراعاة الأخذ بالاستشارات الهندسية قبل تنفيذ أي مشروع أو منشأة مستقبلاً في مثل هذه الأمور، وذلك منعاً لتفاقم مشكلة أو ظاهرة الازدحام في غير شارع من شوارع العاصمة، وحتى نرى هذه المدينة وغيرها ذات تخطيط راقٍ شأنها شأن عواصم العرب والعجم.

صناديق التقاعد مظلة أمان اجتماعي

محمد أحمد عصام

□ تسعى بلادنا – كما هو بالنسبة للبلدان النامية – إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للعاملين في جهازها الإداري، وكذلك بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص، وذلك من خلال تطوير التشريعات القانونية الخاصة بأنظمة التأمينات والمعاشات التي تضمن وتكفل حقوق ومستحقات العاملين في قطاع الوظيفة العامة، وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص، حيث تمثل تلك الفئة الجزء الأكبر من حجم القوى العاملة.

ويمكن القول أن نظام التأمينات والمعاشات في اليمن من أفضل الأنظمة على مستوى المنطقة، بالرغم من أن العديد من البلدان العربية عرفت أنظمة التأمينات الاجتماعية منذ وقت مبكر، ويلاحظ ذلك من خلال دراسة التشريعات والقوانين في هذه البلدان ومستوى التغطية الاجتماعية والامتيازات التي يمنحها قانون التأمينات والمعاشات في بلدنا الحبيب.

وتهدف أنظمة التأمينات الاجتماعية إلى تحرير الإنسان من الخوف والحاجة والفقر، وتضمن له ولأفراد أسرته حياة آمنة وكريمة، سواء أثناء حياته أو في حالة تعرضه للمرض أو للإصابة، وليس هذا فحسب، وإنما تكفل تلك الأنظمة توفير حياة مستقرة للأسرة التي يعولها الموظف أو العامل أو المتقاعد في حالة الوفاة، وذلك من خلال الاستمرار في صرف المرتب أو المعاش وفقاً للقانون «قانون التأمينات والمعاشات».

كل تلك الضمانات والامتيازات تحفز العاملين، سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص، على الإنتاج وتطوير الأعمال بما يحقق أهداف التنمية البشرية التي تنظر إلى الإنسان على أنه هدف التنمية وغايتها، وأن الاهتمام بالإنسان هو السبيل إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، لذلك تطلّب تفعيل دور صناديق التأمينات والمعاشات للقيام بدور رئيسي في توفير وخلق الاطمئنان للعاملين من خلال تقديم خدمة المعاش وضمان تدفقه حالياً ومستقبلاً.

إعلام العيد (١-٢)

■ الآن وقد هدأت حماسة الاحتفال بالعيد الوطني الخامس عشر لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية،يحق لي ولكم التوقف بشيء من التأمل عند أداء إعلامنا العام (الرسمي) المقروء والمسموع والمرئي في مواكبة الحدث، وتلمس نواحي التميز وملامح الإخفاق.

تعالوا نبدأ بمحاولة استظهار نواحي التميز هذا العام في أداء الإعلام المحلي العام على مدار شهر كامل من الأداء المكرس للاحتفال بهذا الحدث والاحتفاء بذكراه وثماره؟

إجمالاً أرى –ولعلكم توافقوني الرأي– أن الإعلام العام المقروء والمسموع والمرئي خرج هذا العام –بنسب متفاوتة– عن رتابة مواكبته الحدث،إن في التوجه أو الأسلوب أو المضمون. ونجح أيضاً بنسب متفاوتة في تجسيد حقيقة اتساع الوطن، وكم أنه غدا بفضل الوحدة المباركة كبيراً ورحباً.

جميعنا لاحظ حضور محافظات البلاد الواحدة والعشرين،في الريبورتاجات التليفزيونية الميدانية والتقارير الإخبارية ضمن نشرات الأخبار اليومية،وفي الصحافة العامة (الرسمية) اليومية، وربما في باقي ألوان الطيف الصحافي المحلية، بنسب أقل.

شخصياً أرى –ومثلي كثيرون– أن الإنصاف يفرض هنا الإشادة بملاحق المحافظات الصادرة عن صحيفة "الثورة"، فهي مبادرة غير مسبوقة في ساحة الصحافة المحلية العامة والأهلية والحزبية أيضاً، وفكرتها كانت جميلة كما أن تنفيذها كان جميلاً أيضاً.

لم يكن تنفيذ الفكرة المبادرة على نهج قوائم "الجرد الختامية" في حصره الرقمي منجزات ونفقات منجزات التنمية في كل محافظة خلال الخمسة عشر عاماً الماضية،ولا كان تكراراً للخطابات الإنشائية الابتهاجية بتحقيق الوحدة اليمنية وذكراه الأبهج.

إبراهيم الحكيم

كان تنفيذ ملاحق "الثورة" الصحافية لرصد واقع ٢١ محافظة في البلاد،تنفيذاً صحافياً،ربما متباين الحرفية بتباين خبرات ومهارات المحررين معدي الملاحق، لكنه بوجه عام كان متنوع الفنون التحريرية (تقارير،لقاءات، استطلاعات رأي، تحقيقات، وريبورتاجات مصورة)، ومتنوع المجالات الحياتية (تاريخ نضال،اقتصاد،مجتمع مدني وحقوق المرأة، التعليم، الصحة، الخدمات الحضرية، السياحة والآثار..الخ).

قطعاً فرق شاسع بين أن تكتب عن ثمار حدث عظيم مثل الوحدة اليمنية،وبين أن تعيش هذه الثمار وتتلمسها وتتذوقها بنفسك. الأول سيظل كلاماً جافاً تغلب عليه الأرقام والإحصاءات وربما الأقوال الباردة عبر الهاتف وعبر الفاكس ميل، لكن الثاني سيكون كلاماً حياً تغلب عليه المشاهدات،والملاحظات،والأقوال الحية،الميدانية.

ثم أنها فوق هذا وذاك مبادرة إيجابية لكونها أتاحت لنحو ٢٥ محرراً ومحررة صحافيين أن يتعرفوا على محافظات البلاد، ويزوروا محافظات لم يزوروها من قبل، وتلك ميزة أخرى لمبادرة "الثورة"،حسب لقيادة الصحيفة،التي كانت موفقة في إقرارها فكرة الملاحق وإنفاقها على تنفيذها،وإن كلفت مادياً إلا أنها برأيي عادت بأرباح معنوية ومعرفية أكبر لصالح البلاد والعباد،تستحق الإشادة.

على أن هذه المبادرة تشجعنا لمطالبة الصحيفة بمعاودة الكرة بين الحين والآخر، صحيح أنها تكرس صفحة يومية لشؤون المحافظات، لكنها برأيي ليست كافية، ولا تلم بتفاصيل وطن بهذا الحجم الذي بدا عليه للجميع في الداخل والخارج.

الإلمام هنا يتطلب أن تعتمد صحيفة "الثورة" فكرة الملاحق وترسيها تقليداً حميداً، تواظب عليه،فتحافظ على حق امتيازها في هذا،وسبقها إليه، بمداومة العناية بالمحافظات وخصها بملاحق صحافية ولو بدورية صدور "شهرية"، تحت عنوان "ملحق الشهر".

لن يكون الأمر معقداً ولا صعباً، حين توفد الصحيفة محرراً منها كل شهر إلى محافظة، يتقصى أحوالها عن كثب،ويكتشف معالمها التاريخية والحضارية المعاصرة، وملامحها الجغرافية التضاريسية، وخصائصها السكانية الاجتماعية والتراثية، ومواردها الاقتصادية، ومفرداتها الثقافية، .. الخ.

تخيلوا هذا أمراً واقعاً، كم ستكون هذه الملاحق ثرية وشهية للقراءة، وكم ستكون نافعة ومفيدة لتعزيز الوحدة الوطنية في نفوس وذاكرة عامة الشعب، وكم ستكون مراجعاً يعتمد عليها في الحديث أو الكتابة عن هذه المديرية أو تلك في هذه المحافظة أو تلك.

أتمنى بصدق أن يكون هذا،ولست أشك هنا أن رئيس التحرير سيتردد في تحقيق هذه الأمنية، التي أكاد أجزم أنها لا تراود كاتب هذه السطور بمفرده، بل جمهور القراء داخل الوطن وخارجه. كل من يرغب أن يعرف وطنه ويتعرف عليه، وتمنعه ظروفه من التنقل والتجول في ربوعه.

هذا ما يخص جانب التميز الأبرز في أداء الإعلام العام المقروء، في مواكبته ذكرى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، .. وللحديث –إن سمحتم– بقية.

ibrahkeem@yahoo.com